Federal Foreign Office

RASHEED رشيد
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية - الأردن

معاً للقضاء على الفساد
TOGETHER TO END CORRUPTION

Institut für Auslandsbeziehungen

البيان الختامي
منتدى نزاهة الشباب 2025

www.rasheedti.org

رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية - الأردن) هي منظمة مجتمع مدني غير هادفة للربح تأسست نهاية عام 2013، وباشرت اعمالها في عمان بداية شهر نيسان من عام 2014.

تمثل "رشيد" نقطة الاتصال الرسمية والوحيدة في الأردن لمنظمة الشفافية الدولية، ونهدف من خلال برامجنا ومشاريعنا الى تعزيز الدور الفعال للمواطن الأردني في انشطة مكافحة الفساد، وزيادة مناعة المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات الحكم المحلي ضد الفساد، وذلك من اجل الوصول الى أردن متماسك بنظام نزاهة وطني.

مشروع نزاهة الشباب (2024 – 2025): يهدف مشروع «نزاهة الشباب (2024-2025)» إلى تمكين الشباب والشابات وتعزيز دورهم كمواطنين فاعلين في مجتمعاتهم، من خلال تزويدهم بالمهارات والأدوات اللازمة لترسيخ قيم النزاهة والمساءلة المجتمعية ومكافحة الفساد. ويسعى المشروع إلى دعم المشاركة الفاعلة للشباب في الحياة العامة، وتمكينهم من تحديد القضايا التي تمسهم وتمس مجتمعاتهم، والعمل على معالجتها من خلال حملات كسب التأييد والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار.

ويتضمن المشروع ثلاثة انشطة رئيسية وهي:

1.مدرسة النزاهة: برنامج تدريبي مكثف يهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات والمعرفة لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية.

2.منتدى نزاهة الشباب ٢٠٢٥: منتدى جمع الشباب والشابات مع ممثلين عن جهات حكومية، ومنظمات مجتمع مدني، وخبراء في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد، ونتج عنه توصيات تساهم في تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وحوكمة تكنولوجيا الإعلام والحوكمة الحزبية.

3.أكاديمية النزاهة: تتضمن ثلاثة برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز قدرات خريجي وخريجات مدارس النزاهة في مواضيع أكثر تخصصية مثل ادارة النزاعات والمساءلة المجتمعية وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

تم إعداد هذا **البيان الختامي لمنتدى نزاهة الشباب 2025**، ضمن مشروع «**نزاهة الشباب (2024-2025)**»، بدعم من **وزارة الخارجية الألمانية** وتمويل من **آي إف آيه معهد العلاقات الخارجية، برنامج تمويل زيفيك.**

فهرس المحتويات

المقدمة 4

توصيات الجلسة الأولى: الهدف ١٦ 5

توصيات الجلسة الثانية: حوكمة تكنولوجيا الإعلام..... 10

توصيات الجلسة الثالثة: الحوكمة الحزبية..... 12

المقدمة

انطلقت فعاليات **منتدى نزاهة الشباب 2025** يوم الخميس الموافق 22 أيار 2025، برعاية عطوفة رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، الدكتور مهند حجازي، وبمشاركة واسعة من شباب وشابات الأردن من مختلف المحافظات، من خريجي «مدارس النزاهة» و«أكاديمية النزاهة». وقد شكل المنتدى محطة وطنية بارزة جمعت ممثلين عن مؤسسات رسمية ومنظمات مجتمع مدني وخبراء مختصين، في نقاشات معمّقة هدفت إلى ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة وتوسيع الدور الفاعل للشباب في صياغة السياسات العامة.

وفي هذا السياق، ارتكزت أعمال المنتدى على ثلاثة محاور رئيسية هي: الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمؤسسات القوية)، حوكمة تكنولوجيا الإعلام نحو بيئة إعلامية مسؤولة تسهم في إدارة النزاعات ومكافحة الفساد، والحوكمة الحزبية بما تتضمنه من تحديات وآفاق تطوير. وقد جاء المنتدى ضمن إطار مشروع «نزاهة الشباب (2024–2025)» الذي تنفذه «رشيد» بدعم من وزارة الخارجية الألمانية، وبتمويل من برنامج «زيفيك» – معهد العلاقات الخارجية (ifa)، وبالتعاون مع هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

وانسجاماً مع أهدافه، أثمرت هذه النقاشات عن صياغة المسودة الأولى لتوصيات عملية قابلة للتنفيذ، جرى مناقشتها وصقلها لاحقاً ضمن اجتماعات تشاورية بمشاركة ممثلين عن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والهيئة المستقلة للانتخاب، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة الشباب، ووزارة العدل، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، وهيئة الإعلام، ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بما يعزز فرص تبنيها في السياسات الوطنية ذات الصلة.

ويؤكد المنتدى، من خلال هذه المخرجات، على التزام الشباب الأردني كشركاء فاعلين في بناء منظومة النزاهة الوطنية، ودورهم الحيوي في تعزيز الشفافية وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وصون سيادة القانون. وتالياً تُعرض التوصيات وفق المحاور الثلاثة التي تناولها المنتدى:

توصيات الجلسة الأولى

الهدف ١٦: تحقيق السلام والعدل من خلال بناء مؤسسات قوية وشفافة ومستدامة.

اولاً: تطوير منظومة النزاهة الوطنية

1. **مأسسة مؤشر النزاهة الوطني** ليكون أداة رقابية تستند إلى بيانات موثوقة وتقييم دوري لأداء المؤسسات الحكومية من خلال الزيارات الميدانية، مع ربط نتائجه بموازنات مؤشرات الأداء وخطط التطوير المؤسسي في القطاعات المشمولة بالمؤشر.
2. **إشراك الشباب** في مؤشر النزاهة الوطني عبر تشكيل فرق شبابية للرصد تتولى المهام التالية:

- متابعة أداء المؤسسات الحكومية من منظور رقابة مجتمعية، بعد تزويدهم بتدريب متخصص يتيح لهم المساهمة في إعداد تقارير دورية تُرفع إلى الهيئة، وتُؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم الوزارات والهيئات والمؤسسات المدرجة ضمن المؤشر.
- المشاركة في متابعة التزام الوزارات والهيئات والمؤسسات بتنفيذ تقارير الإجراءات التصحيحية الصادرة عن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ضمن نطاق مخرجات مؤشر النزاهة الوطني.

3. **إعداد مصفوفة مؤشرات لقياس أثر البرامج والمشاريع** التي تنفذها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، بما يضمن فاعلية التدخلات واستدامة نتائجها.

ثانياً: تعزيز منظومة حقوق الإنسان والمساءلة

1. **تحديث آليات لدى الجهات الرقابية** من خلال توظيف الأدوات الرقمية الناشئة في عمليات الرصد والتحليل لدى الجهات الرقابية، وربطها بمؤشرات حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، بما يتيح قياس مستوى الالتزام بالمعاييرالدولية، وضمان توظيف نتائج الرصد والتحليل في مسارات تطوير قطاع العدالة والارتقاء بجودة الخدمات العامة.
2. **مراجعة وتطوير الإطار التشريعي الناظم لحق الحصول على المعلومات** بما يضمن ما يلي:

- إتاحة المعلومات كقاعدة عامة وبالوقت المناسب، وتوسيع نطاق الحق ليشمل الجميع دون اشتراط المبررات (سبب مشروع).
- تفعيل مبدأ الإفصاح الاستباقي، وتوحيد تصنيف المعلومات.
- إقرار آليات مساءلة قانونية للحالات التي يتم فيها الحجب غير المبرر للمعلومات.
- **تعزيز استقلالية مجلس المعلومات** على المستويين الشخصي والمؤسسي من خلال:
  ١. وضع معايير واضحة للتعيين والعزل.
  ٢. إشراك عدد أكبر من ممثلي المجتمع المدني وخبراء وأكاديميين مستقلين في المجلس.
  ٣. اعتماد آلية شفافة لاختيار الأعضاء.
- تضييق نطاق الاستثناءات المقررة على الحق في الحصول على المعلومات.
- الإسراع في اصدار النظام المنصوص عليه في المادة (١٨) من قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، والمتعلق بآليات الكشف عن الوثائق المحمية وإعادة تصنيف البيانات.

– اضافة تعيين مدعٍي عام مختص بحق الحصول على المعلومات ضمن القانون، يتمتع بكامل الصلاحيات القانونية لتمثيل طالبي المعلومات أمام المحاكم الإدارية، بما يضمن مجانية التقاضي في هذا المجال.
– ضمان التطبيق الفعلي للقانون بما يمكّن الأفراد والصحفيين من الاستفادة منه بصورة عملية وفاعلة.

3. **تسريع إجراءات التقاضي من خلال:**
– توسيع رقمنة الإجراءات القضائية وتوسيع نطاق خدمات المحاكم عن بُعد، مع ضمان الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة.
– تحقيق المواءمة بين المحاكمة الرقمية والمحاكمة الوجاهية وفق طبيعة القضايا، فمثلًا قضايا الجنايات يُفضل أن تُعقد وجاهيًا لضمان العدالة.
– تفعيل أدوات واليات العقوبات البديلة لتقليل اكتظاظ المحاكم والسجون وللتخفيف من العدوى الجرمية.

4. **استحداث مؤسسات إصلاحية ذات أنماط مختلفة لتطبيق العقوبات وفق الممارسات الفضلى في الدول** بما يساهم في تعزيز عملية الإصلاح والتأهيل والحد من الاكتظاظ في المراكز.
5. **تعزيز جهود مكافحة التسول والتسول المنظم بوصفه شكلًا من أشكال الاتجار بالبشر، وذلك من خلال:**
– إعداد خطة وطنية شاملة تدمج بين الحماية الاجتماعية والإجراءات الأمنية والقضائية لضمان معالجة متوازنة للظاهرة.
– تصميم برامج تنسيقية متكاملة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية والهيئات ذات العلاقة، بما يحقق تكاملية العمل، مع التأكيد على:
   ا. ربط وزارة التنمية الاجتماعية بهيئة النزاهة ومكافحة الفساد لضمان متابعة الحالات بشكل ممنهج والحد من تكرارها، مع اضطلاع الهيئة بدورها الرقابي في ضمان نزاهة الإجراءات وشفافية المتابعة، وتعزيز التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية لرصد تغيّب الطلبة باعتباره مؤشرا مبكرا لظاهرة التسول.
٦. **تطوير المناهج التعليمية** بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، والمركز الوطني لتطوير المناهج، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والأكاديميين المتخصصين، بهدف دمج مفاهيم الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة بشكل منهجي.

ثالثاً:بناء منظومة معلومات وبيانات موحدة

1. **إنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة** تقوم على توحيد مصادر البيانات وتحقيق التكامل بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، لتكون أداة استراتيجية بيد صانعي القرار، تمكّنهم من الوصول إلى بيانات دقيقة وموثوقة تُستخدم في صياغة السياسات العامة المبنية على الأدلة وتعزيز فعالية التخطيط والتنفيذ على المستويين الوطني والقطاعي.

2. **مراجعة سياسة البيانات الحكومية المفتوحة** والتأكيد على استخدام التصنيف المتبع في قانون ضمان حق الحصول على المعلومات لتصنيف البيانات وهو تصنيف سري و تصنيف متاح، على ان تكون القاعدة العامة اتاحة المعلومات.

3. **تحديث وتطوير المنصة الوطنية للبيانات الحكومية المفتوحة** الحالية لتصبح البيانات مبسطة للمواطن/نه وموحدة وشاملة، وبما يشمل:
   - توحيد وتوسيع نطاق البيانات المتاحة لتغطي مجالات وقطاعات أكثر.
   - إدراج مؤشرات الأداء الحكومي بانتظام وبشكل محدث.
   - ضمان أن تكون المعلومات متاحة للجميع بشكل عادل وشفاف دون تمييزوذلك لدعم القرارات المبنية على الأدلة، وتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات بسهولة، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

4. **تطوير قاعدة بيانات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة** تتضمن معلومات دقيقة عن الكفاءات العلمية والعملية ونوع الإعاقة، واحتياجاتهم، وتوزيعهم الجغرافي، ومستوى الخدمات التي يحصلون عليها، مما يساهم في تصميم سياسات دامجة وفعالة في مجالات التعليم والتوظيف والخدمات العامة، مع الاخذ بعين الاعتبار أهمية المحافظة على خصوصية البيانات الشخصية.

5. **تطوير منظومة قانونية متكاملة تعزز الحقوق الرقمية وتنظمها**، وتضع إطارا واضحا للرقابة على المحتوى الرقمي وحماية الأطفال من الاستغلال الإلكتروني، إلى جانب ضرورة إقرار تشريعات متخصصة تحكم استخدامات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة بما يضمن التوازن بين الابتكار والحماية القانونية، بالاضافة إلى مراجعة وتحديث قانون حماية البيانات الشخصية رقم ٢٤ لعام ٢٠٢٣ للمواطنين وحقوقهم في استخدام التكنولوجيا الرقمية، لضمان عدم وجود ثغرات أو قصور تشريعي يُعيق وصولهم الكامل والآمن إلى الخدمات الرقمية.

رابعاً: تمكين منظمات المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون

1. **دعم استقلالية المجتمع المدني** عبر إصلاح التشريعات الناظمة لعمله وتسهيل حصولهم على التمويل والمشاركة في صياغة السياسات العامة.

2. **التوعية بوجود نظام للمساعدة القانونية** في نقابة المحامين النظاميين رقم 87 لعام 2024، ونظام وزارة العدل رقم 119 لعام 2018 مع تعزيز تطبيقة.

3. يُوصى **بإعادة النظر في سياسة التوقيف الإداري وبما يتوافق مع منظومة حقوق الانسان**، وبخاصة ما يتعلق بممارسة التوقيف دون بيان الأسباب، وذلك من خلال:

– مراجعة أحكام **قانون منع الجرائم** المتعلقة بالتوقيف الإداري.
– وضع **مصفوفة واضحة** تضبط صلاحيات الحاكم الإداري في هذا المجال.
– النص صراحة على **مجانية التقاضي** في قضايا التوقيف الإداري لضمان عدالة الوصول إلى القضاء.

4. **تطوير منظومة عدالة الأحداث من خلال:**
– **تأهيل القضاة المختصين** وتعزيز قدراتهم للتعامل مع قضايا الأطفال وفقًا لمعايير حقوق الطفل.
– **توسيع برامج الحماية والتأهيل** بحيث تشمل الدعم النفسي والاجتماعي والتدريب المهني، بما يضمن إعادة دمج الأحداث في المجتمع بصورة إيجابية.
– **تنفيذ حملات توعية مجتمعية** لنشر ثقافة احترام حقوق الأطفال والتأكيد على أهمية إعادة التأهيل بدلًا من العقاب.
– **تعزيز التنسيق والتكامل** بين الجهات القضائية والاجتماعية والتربوية لضمان تطبيق فعّال ومتكامل للمنظومة.
– **توفير آليات للرعاية اللاحقة** للأحداث بعد خروجهم من دور الرعاية أو مراكز الإصلاح، بما يحد من عودتهم إلى السلوكيات السلبية مع تعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية لضمان استمرارية المتابعة والدعم.
– **تفعيل تعليمات دور الرعاية للأحداث** لضمان التزامها بالمعايير الوطنية والدولية في هذا المجال.

خامساً: نشر ثقافة النزاهة والإبلاغ الآمن

1. **إدماج مفاهيم النزاهة الشخصية والمساءلة المجتمعية في النظام التعليمي**، من خلال أنشطة تطبيقية ومساقات تفاعلية تُركز على السلوكيات اليومية وممارسات المواطنة الفاعلة.
2. **تفعيل آليات الإبلاغ عن الفساد بسرية وآمان** عبر تطوير تطبيقات رقمية تضمن الحماية الكاملة للمبلّغين من خلال استخدام التكنولوجيا الناشئة ، وتتيح تتبع البلاغات والرد عليها، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.
3. العمل على **تأمين سبل الدعم النفسي للمتضررين/ات من الفساد**.
4. **تعزيز وعي الشباب** بقيم الشفافية والمساءلة المجتمعية من خلال حملات توعوية رقمية يقودها شباب وشابات من المجتمع المحلي.
5. **نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد** من خلال إضافة مواد تدريبية تقدم لمنتسبي خدمة العلم.

سادساً: ضمان استقلال القضاء وفعالية العدالة

1. **توسيع نطاق خدمات المحاكم الإدارية وتعزيز العدالة اللامركزية** وذلك من خلال توفير خدمات المحاكم الإدارية في جميع المحافظات، بدلاً من حصرها في العاصمة، مع مراجعة الرسوم القضائية المرتفعة التي تشكّل عائقاً أمام الفئات محدودة الدخل، بهدف ضمان وصول فعلي ومتكافئ إلى العدالة الإدارية. كما يُقترح اعتماد خدمات إلكترونية ميسرة لتقليل الكلفة والوقت.

2. **تطويرالبرنامج الوطني للتدريب القضائي المستمر** للقضاة والعاملين في الجهاز القضائي، بحيث يصبح يركّز على:
   - القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير المحاكمة العادلة.
   - الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، إضافةً إلى المبادئ الدولية ذات العلاقة بمكافحة الرشوة واسترداد الموجودات وتعزيز الشفافية.
   - مبادئ النزاهة والحياد القضائي.
   - استخدام التكنولوجيا وأدوات التقاضي الإلكتروني لتسريع الإجراءات وتحسين كفاءة الأداء.

ونوصي بتنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع معاهد قضائية متخصصة، وبمشاركة المجتمع المدني ومراكز البحث لضمان التنوع في الرؤى والممارسات.

توصيات الجلسة الثانية

حوكمة تكنولوجيا الإعلام: نحو بيئة إعلامية مسؤولة لإدارة النزاعات ومكافحة الفساد.

اولاً: تعزيز الشفافية في الإعلام الرقمي

1. **اعتماد سياسات حكومية واضحة وشفافة لنشر المعلومات بشكل منهجي**، بما في ذلك تقارير الأداء الحكومي المرتبطة بخطط العمل والاستراتيجيات المعلنة، إضافةً إلى الموازنات والميزانيات ذات الصلة، وذلك بصيغة مبسطة تُمكّن المواطنين من فهمها. ويُوصى بنشر هذه التقارير بشكل دوري عبر منصة البيانات الحكومية المفتوحة، مع تنفيذ حملات توعوية لتعريف المواطنين بمحتواها وأهميتها.
2. **تعزيز وعي المواطنين بلجنة الشكاوى في هيئة الإعلام** وتمكينها كأداة رقابية مجتمعية، من خلال:
   - تحويل النموذج الورقي للشكوى الى نموذج إلكتروني وربطها بمنصة بخدمتكم.
   - تنفيذ حملات ميدانية ورقمية للتعريف بآلية الشكاوى.
   - نشر تقارير دورية توضح مستوى الاستجابة ومعالجة الشكاوى.

3. **يوصى بتنفيذ برامج توعوية لتعريف المواطنين بدور مركز الاتصال الوطني** كقناة رئيسية لتقديم الاستفسارات والشكاوى المتعلقة بالخدمات الحكومية، وتعزيز الوصول إليه عبر حملات إعلامية وميدانية ورقمية، بما يضمن توسيع قاعدة المستفيدين ورفع مستوى التفاعل المجتمعي.
4. **يوصى بوضع خطة تنسيقية عبر قطاعية بين أقسام الإعلام في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية والوطنية من قبل وزارة الاتصال الحكومي**، بهدف توحيد الجهود الإعلامية والتوعوية المتعلقة بالخدمات الإلكترونية والمنصات الرقمية التي تطورها وتشرف عليها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وضمان نشرها بشكل متكامل عبر المواقع الإلكترونية الرسمية وحسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بهذه الجهات، بما يعزز الوصول للمواطنين ورفع مستوى الاستخدام.
5. **يوصى بوضع آلية مركزية من خلال وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لتمويل الحملات الرقمية الحكومية** وضمان وصولها إلى أكبر شريحة من المواطنين، مع التأكيد على تبسيط الإجراءات الداخلية في مديريات الإعلام بالوزارات والمؤسسات الحكومية لتسريع عمليات النشر، بما يضمن الجمع بين كفاءة التمويل المركزي وفعالية التنفيذ الميداني في التوقيت المناسب.٤
6. تشجيع **صحافة البيانات** لتحليل المعلومات العامة وكشف الفساد بناءً على أدلة من خلال عقد ورش تدريبية للصحفيين بالتعاون مع الجامعات حول تحليل البيانات الضخمة، وتقديم جوائز لأفضل إنتاج صحفي قائم على البيانات.
7. إدماج مفاهيم **صحافة السلام وصحافة الحلول** في العمل الإعلامي وذلك بتطوير محتوى تدريبي ومناهج جامعية تُعزز هذه المفاهيم، وإطلاق جوائز لأفضل تغطيات إعلامية تعزز السلم المجتمعي وتطرح حلولًا عملية.

ثانياً: مكافحة الأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي

1. **استخدام الاعلام لأدوات إعلامية رقمية متخصصة وموثوقة للتحقق من دقة المعلومات قبل النشر أو التفاعل.**
2. التوعية **بمرصد مصداقية الإعلام الأردني** «أكيد[1]» وتوسيعه ليشمل التحقق من الصور والفيديوات بإستخدام الذكاء الاصطناعي.
3. رفع **كفاءة العاملين في قطاع الاعلام في مجال التحقق من المعلومات** من خلال تنفيذ برامج تدريبية بالتعاون مع نقابة الصحفيين ومعاهد الاعلام المتخصصة حول التحقق، والمصادر، والأخلاقيات المهنية.
4. يوصى **بتنفيذ** حملات توعوية **للتعريف بمنصة (ناطق) التي تعمل وزارة الاتصال الحكومية** على تحديثها حالياً، وذلك لتمكين الناطقين الإعلاميين في الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية من الاستفادة منها بشكل فعّال، وتعزيز حضورها كمنصة مركزية لتوحيد الخطاب الإعلامي الحكومي.
5. **تمكين الصحافة الاستقصائية كأداة فاعلة للكشف عن أفعال الفساد، وذلك من خلال:**
   - **توفير البيئة الناظمة للصحافة الاستقصائية**، بما يشمل الحماية القانونية والدعم النفسي للصحفيين العاملين في هذا المجال.
   - **تخصيص موازنات** لدى الجهات الحكومية لدعم إنتاج التحقيقات الاستقصائية.
   - **تأسيس منصة وطنية** لنشر هذه التحقيقات.
   - **تفعيل قانون حق الحصول على المعلومات** لضمان وصول الصحفيين إلى البيانات الرسمية.

ثالثاً: تعزيز حماية حقوق الأفراد في العصر الرقمي

1. **تطوير تشريعات واضحة تواكب التطور الرقمي وتضمن الخصوصية الرقمية**، وذلك بإطلاق حوار وطني لمراجعة القوانين الرقمية، وخاصة فيما يتعلق بمحتوى المؤثرين او صناع محتوى، وتعريف واضح لمصطلحات مثل «خطاب الكراهية» و«الذم والتحقير» وتعريف «الصحفي»، بما يتوائم مع التشريعات الناظمة ويضمن حرية الرأي والتعبير.
2. **تأطير صحافة المواطن** لضمان جودة المحتوى والمساءلة، من خلال إعداد دليل سلوك وطني لصحافة المواطن، وتنفيذ تدريبات حول صحافة الموبايل في المحافظات بالشراكة مع مراكز شبابية.

رابعاً:تعزيز الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني

1. **دعم التعاون بين الحكومة، والإعلام المستقل، والمجتمع المدني** لتعزيز المهنية والشفافية الإعلامية من خلال تشكيل لجان متابعة مستقلة لمتابعة المنصات الرقمية ومدى التزمها بالممارسات المهنية، وبمشاركة منظمات مجتمع مدني.
2. اعتماد **مفهوم «الدراية الإعلامية والمعلوماتية»** ودمج المفهوم ضمن المناهج المدرسية والمراكز الشبابية، من خلال وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع هيئات إعلامية متخصصة.

[1] منصة أكيد

توصيات الجلسة الثالثة

الحوكمة الحزبية : التحديات وآفاق التطوير.

أولاً: تعزيز الدور الرقابي والتوجيهي للهيئة المستقلة للانتخاب

1. **تفعيل الرقابة المؤسسية على التزام الأحزاب السياسية بأحكام قانون الأحزاب**، وتعزيز التزامها بمعايير الحوكمة، وذلك من خلال إصدار الهيئة المستقلة للانتخاب **تقارير دورية علنية** توثّق مدى التزام الأحزاب باالحوكمة الداخلية. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير، على سبيل المثال لا الحصر:

– الالتزام بالقانون والإجراءات، مثل عقد المؤتمرات الدورية، وإيداع التعديلات النظامية، والتقارير السنوية.
– تطبيق معايير الحوكمة الداخلية، بما يشمل تداول القيادة، وانتخاب الهيئات القيادية، وضمان وجود هياكل تنظيمية فاعلة.
– الشفافية المالية عبر الكشف عن مصادر التمويل، وأوجه الإنفاق، والتقارير المالية المدققة.
– الالتزام بمعايير الحوكمة المتعلقة بالمشاركة والتمثيل، من حيث تطور العضوية، والتوزيع الجغرافي، وضمان تمثيل النساء والشباب والفئات المهمشة.
– الأنشطة والبرامج المنفذة لتعزيز المشاركة السياسية وبناء القدرات، بما ينسجم مع قيم النزاهة والشفافية.
– آليات المساءلة والانضباط الحزبي، بما في ذلك معالجة الخلافات الداخلية والالتزام بمعايير النزاهة في تمويل الحملات الانتخابية.
– تقييم عام لمستوى الالتزام بمعايير الحوكمة الرشيدة مصحوبا بمؤشرات توضيحية مثلاً (ملتزم، بحاجة متابعة، مخالف).

2. **بناء قدرات الأحزاب السياسية في مجال الحوكمة الرشيدة** من خلال برامج تدريبية مستمرة، بالتعاون مع رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن)، بحيث تشمل محاور الحوكمة الداخلية، والشفافية والنزاهة المالية، والعملية الانتخابية والمشاركة السياسية، والموضوعات المتقدمة مثل التحول الرقمي ودمج النوع الاجتماعي، مع اعتماد آليات منهجية لقياس الأثر التدريبي لتقييم التغير في قدرات وممارسات الأحزاب وقياس مدى انعكاس التدريب على التزامها بمعايير الحوكمة الرشيدة.

4. **تطوير نظام رقابي رقمي للأحزاب بالتنسيق مع الهيئة المستقلة للانتخاب**، يتيح للمواطنين والجهات المختصة متابعة التزام الأحزاب بالتشريعات، بحيث يشمل ما يلي:
   - عرض مؤشرات الالتزام بالتشريعات بشكل علني وسهل الوصول إليه.
   - تمكين المواطنين والجهات الرقابية من تقديم ملاحظات أو شكاوى حول المخالفات.
   - رصد نتائج الانتخابات الداخلية داخل الأحزاب لضمان التداول الديمقراطي للقيادة.
   - إصدار تقارير دورية رقمية توضح مستوى الالتزام وتقدم توصيات للتحسين.

ثانياً: تمكين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية من دعم الحوكمة الحزبية

1. **تقييم واقع الحوكمة داخل الأحزاب الأردنية** وذلك بإجراء دراسة وطنية تشاركية لتحديد الفجوات المؤسسية والتنظيمية التي تعيق الحوكمة الفاعلة.
2. **رفع القيم المالية المخصصة للأحزاب وربطها بالحوكمة**، من خلال تطوير نظام تقييم يعتمد على مؤشرات موضوعية لقياس التزام الأحزاب بمعايير الحوكمة ، ويُستخدم هذا النظام كأساس لتحديد قيمة الدعم المالي لكل حزب.

المؤشرات المقترحة للتقييم تشمل:

– الالتزام بالقوانين والتشريعات (إيداع التقارير السنوية، وعقد المؤتمرات الدورية، وتعديل النظام الداخلي).
– الحوكمة الداخلية (تداول القيادة، والانتخابات الداخلية، ووجود هيكل تنظيمي فعال).
– الشفافية المالية (الإفصاح عن مصادر التمويل، والتدقيق المالي، والتقارير المالية السنوية).
– المشاركة والتمثيل الداخلي (تمثيل النساء والشباب والفئات المهمشة، ومشاركة الأعضاء في القرارات).
– تنفيذ البرامج والأنشطة الحزبية وفق خطة عمل واضحة.

بحيث يضمن النظام مكافأة الأحزاب التي تظهر التزاماً قوياً بالحوكمة الرشيدة بزيادة المخصصات المالية، مع مراعاة العدالة والمنافسة المتوازنة بين جميع الأحزاب.

3. **تعزيز التشاركية الداخلية داخل الأحزاب**، من خلال إعداد دليل إرشادي يساعد الأحزاب على تبني سياسات داخلية تضمن مشاركة الأعضاء من مختلف الفئات، وخاصة الشباب والنساء.

ثالثاً: تحسين الإطار القانوني والبنية التنظيمية للأحزاب

1. **تعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (4) لسنة** 2022، بما يضمن:

– الانتقال إلى نظام التمثيل النسبي بالقوائم المفتوحة مع منح الناخب صوتًا تفضيليًا واحدًا داخل القائمة.
– اعتماد عتبة انتخابية معقولة توازن بين تمكين التعددية وضمان فاعلية العملية الانتخابية.
– تعزيز التمثيل العادل من خلال إجراءات تمثيل إيجابي متوازنة تشمل النساء والشباب.
– ضمان عدالة التمثيل المناطقي عبر ترسيم دوائر متعددة المقاعد على أسس سكانية وجغرافية موضوعية، مع توسيع حجم الدوائر الانتخابية.
– ربط النتائج بالتمثيل النهائي للمقاعد بما يحدّ من الممارسات غير النزيهة ويعزز الشفافية.
– مكافحة شراء الأصوات من خلال:
  1.تفعيل تطبيق السقوف الصارمة للإنفاق على مستوى القائمة والمرشح.
  2.إلزام جميع المعاملات المالية بالمرور عبر حسابات بنكية انتخابية مخصصة.

2. **تبني آليات لتعزيز الشفافية في التمويل والمساءلة** وتضمين آليات واضحة للإفصاح المالي وآليات خاصة لضمان نزاهة الانتخابات الداخلية.
3. **تبني معايير ملزمة لهياكل الحوكمة الداخلية** بإصدار دليل تنظيمي من الهيئة المستقلة يتضمن نماذج للهياكل التنظيمية وصلاحيات الوحدات القيادية والفصل بين السلطات داخل الحزب.
4. **تفعيل الرقابة المستقلة على مالية الأحزاب** من خلال إشراك جهة مستقلة لمراجعة التقارير المالية السنوية للأحزاب، واتخاذ إجراءات في حال وجود مخالفات.

رابعاً: تبني الممارسات الفضلى في الحوكمة الحزبية

1. **تعميم استخدام منصات رقمية مثل «منصة الحوار الحزبي»** كأداة لتوثيق معلومات الاحزاب، ومساعدة المواطنين على معرفة توجههم الحزبي والتي تم اعدادها من مجموعة من الشباب والشابات تحت اشراف «رشيد».

2. **تعزيز الخطاب الوطني** من خلال تشجيع الأحزاب على إعداد برامج تعالج القضايا الوطنية مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحول الرقمي، والأمن الغذائي مع اعتماد الريادة الرقمية كأداة محورية لتطوير الحلول، وربط تلك البرامج بفرص الدعم الفني والمالي بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.

3. **اعتماد تقييم دوري لأداء الأحزاب من خلال تطوير «مؤشر وطني للحوكمة الحزبية»** بالشراكة مع الهيئة المستقلة للانتخاب ورشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية– الاردن)، ينشر سنوياً ويعتمد على مؤشرات النزاهة والشفافية والمشاركة والمساءلة.

4. **توظيف التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الحزبية** وذلك من خلال تقديم دعم فني للأحزاب لاعتماد أنظمة رقمية لإدارة العضوية وتنظيم الاجتماعات والانتخابات الداخلية.

5. **تمكين الشباب والنساء داخل الأحزاب** ومتابعة التزام الأحزاب بنسبة التمثيل المحددة في قانون الأحزاب، وتفعيل لجان داخلية شبابية ونسوية.

6. **نشر الثقافة الحزبية القانونية** في المجتمع من خلال تضمين مفاهيم الحياة الحزبية في المناهج التعليمية بمحاكاة عملية للأحزاب في المدارس، مع **تبسيط المصطلحات وتدريب المعلمين** على أساليب تدريس مبتكرة وتفاعلية تعزز فهم الطلاب للممارسات الديمقراطية والحزبية.

معاً للقضاء على الفساد

TOGETHER TO END CORRUPTION

www.rasheedti.org